البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

نيسان 2017

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **الشفافية**: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- **المشاركة**: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	37

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ خلال عام 2016 مقابل نمو نسبته 2.4٪ خلال عام 2015. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2017 بنسبة 3.8٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.2٪ خلال ذات الربع من عام 2016. فيما ارتفع معدل البطالة خلال عام 2016 ليصل إلى 15.3٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 13.0٪ خلال عام 2015.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 13,302.7 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 31,962.1 مليون دينار مقابل 32,876.2 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 23,413.5 مليون دينار مقابل 22,905.8 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 32,307.4 مليون دينار مقابل 32,900.0 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 2,250.2 نقطة مقابل 2,170.3 نقطة في نهاية عام 2016.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال الشهرين الأولين من عام 2017 بمقدار 113.9 مليون دينار (0.4٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 80.7 مليون دينار (0.3٪ من GDP) خلال نفس الفترة من العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر شباط من عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 85.2 مليون دينار ليصل إلى 15,878.9 مليون دينار (57.3٪ من GDP). وبالمقابل، انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 57.6 مليون دينار ليصل إلى 10,241.4 مليون دينار (37.0٪ من GDP). وبناءً عليه، فقد انخفضت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى نحو 94.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية شهر شباط من عام 2017 مقابل 95.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بنسبة 28.4٪ لتبلغ 465.5 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 3.5٪ لتبلغ 1,175.2 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 8.2٪ ليصل إلى 709.7 مليون دينار، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016. وتشير البيانات الأولية خلال الربع الأول من عام 2017 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 14.1٪ وارتفاع مدفوعات السفر بنسبة 8.6٪ مقارنة مع الربع الأول من عام 2016. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2017 ارتفاعاً بنسبة 3.3٪ مقارنة مع الربع الأول من عام 2016. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2016 ارتفاعاً طفيفاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 2,560.2 مليون دينار (9.3٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,418.2 مليون دينار (9.1٪ من GDP) خلال عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 12.6٪ من GDP خلال عام 2016 مقارنة مع 12.3٪ من GDP خلال عام 2015. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,090.3 مليون دينار خلال عام 2016 مقارنة مع 1,135.5 مليون دينار خلال عام 2015. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر كانون الأول من عام 2016 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 26,635.1 مليون دينار وذلك مقارنة مع 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 13,302.7 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 31,962.1 مليون دينار مقابل 32,876.2 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 23,413.5 مليون دينار مقابل 22,905.8 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 32,307.4 مليون دينار مقابل 32,900.0 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- ارتفعت أسعار الفوائد على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2017 مقارنة مع نهاية عام 2016 باستثناء أسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة وجاري مدين وودائع تحت الطلب.

بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 2,250.2 نقطة مقابل 2,170.3 نقطة في نهاية عام 2016. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 18,279.5 مليون دينار مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2016 والبالغ 17,339.4 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2016			نهاية آذار 2016	2017
US$ 14,499.9	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *		US$ 15,140.3	US$ 13,302.7
-7.6٪			-3.6٪	-8.3٪
32,876.2	السيولة المحلية		32,014.4	31,962.1
4.0٪			1.3٪	-2.8٪
22,905.8	التسهيلات الائتمانية		21,484.8	23,413.5
8.5٪			1.8٪	2.2٪
19,901.4	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)		18,569.6	20,427.6
10.0٪			2.6٪	2.6٪
32,900.0	إجمالي ودائع العملاء		33,007.0	32,307.4
0.9٪			1.3٪	-1.8٪
25,968.2	ودائع بالدينار		26,314.8	25,060.2
-0.2٪			1.2٪	-3.5٪
6,931.8	ودائع بالعملات الأجنبية		6,692.2	7,247.2
5.3٪			1.6٪	4.6٪
26,952.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)		25,935.2	26,114.4
4.5٪			0.5٪	-3.1٪
21,572.9	ودائع بالدينار		21,232.9	20,751.6
1.9٪			0.3٪	-3.8٪
5,380.0	ودائع بالعملات الأجنبية		4,702.3	5,362.8
16.0٪			1.4٪	-0.3٪

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 13,302.7 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهراً.

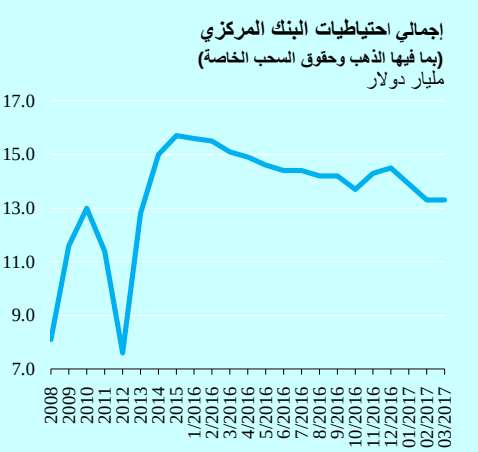

السيولة المحلية (M2)

- بلغ إجمالي السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 32.0 مليار دينار بالمقارنة مع مستواه البالغ 32.9 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية آذار 2017 مع نهاية عام 2016، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة**

  – بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 27.8 مليار دينار بالمقارنة مع 28.0 مليار دينار في نهاية الربع الاول من عام 2016 و 28.7 مليار دينار في نهاية عام 2016.

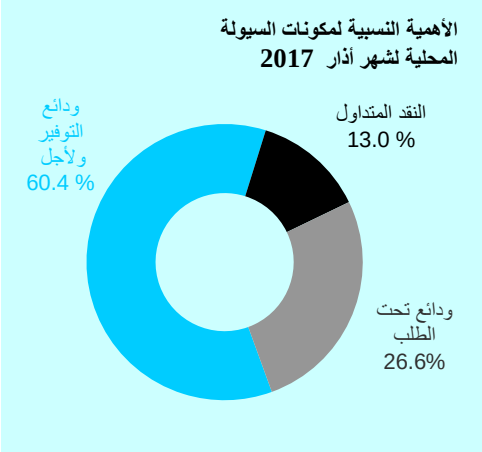

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 4.2 مليار دينار بالمقارنة مع 4.0 مليار دينار في نهاية الربع الأول من عام 2016 و4.2 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

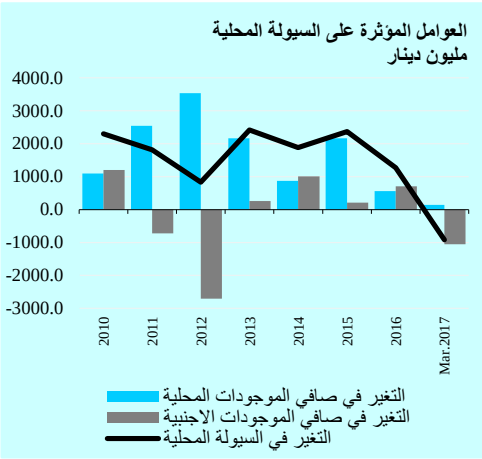

- بلغ رصيد بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 24.2 مليار دينار بالمقارنة مع رصيد مقداره 24.1 مليار دينار في نهاية الربع الأول من عام 2016 و24.0 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 7.8 مليار دينار مقابل رصيد مقداره 8.0 مليار دينار في نهاية الربع الأول من عام 2016 و 8.8 مليار دينار في نهاية عام 2016، وقد بلغ صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 9.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2016		نهاية آذار 2016	2017
8,845.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,963.4**	**7,790.5**
9,831.5	البنك المركزي	9,984.2	9,113.6
-986.1	البنوك المرخصة	-2,020.8	-1,323.1
24,030.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**24,051.0**	**24,171.6**
-5,194.1	البنك المركزي، منها:	-5,576.9	-4,512.1
1,043.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,674.5	1,082.5
-6,260.1	أخرى (صافي*)	-7,274.3	-5,617.6
29,225.0	البنوك المرخصة	29,628.0	28,683.8
9,955.9	الديون على القطاع العام (صافي)	10,332.2	10,098.2
20,567.4	الديون على القطاع الخاص	19,162.5	21,189.2
-1,298.3	أخرى (صافي)	133.3	-2,603.6
32,876.2	**السيولة المحلية (M2)**	**32,014.4**	**31,962.1**
4,181.3	**النقد المتداول**	**3,973.7**	**4,163.0**
28,694.9	**الودائع، منها:**	**28,040.7**	**27,799.1**
5,418.9	بالعملات الأجنبية	4,791.9	5,407.2

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2017/3/19 برفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك وأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الأخرى بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 3.50٪.
  - سعر إعادة الخصم: 4.50٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.25٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.50٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 3.50٪.
- كما قام البنك المركزي برفع المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 3.00٪ – 3.25٪ ليصبح 3.25٪ – 3.50٪.
- ويهدف هذا القرار إلى الحفاظ على مرتكزات الاستقرار المالي والنقدي في المملكة، بما في ذلك استقرار المستوى العام للأسعار، وانسجاماً مع التطورات في أسعار الفائدة في الأسواق المالية والعالمية والأسواق المالية في المنطقة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2016	آثار	2016	2017
3.75	إعادة الخصم	3.75	4.50
3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.50	4.25
1.75	نافذة الإيداع	1.50	2.50
2.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.50	3.50
2.75	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.50	3.50
2.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.25	3.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آذار 2017 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.13٪، ليرتفع بذلك بمقدار 9 نقاط أساس عن نهاية عام 2016.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار 2017 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.57٪، ليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن نهاية عام 2016.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار 2017 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.22٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار 4 نقاط أساس عن نهاية عام 2016.

أسعار الفائدة على الودائع
آذار 2015- آذار 2017، نسب مئوية

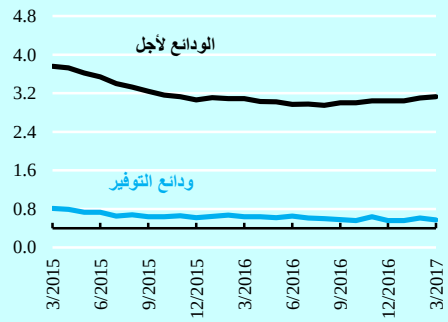

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار 2017 بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.55٪، لينخفض بذلك بمقدار 5 نقاط أساس عن نهاية عام 2016.

أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية
آذار 2015- آذار 2017، نسب مئوية

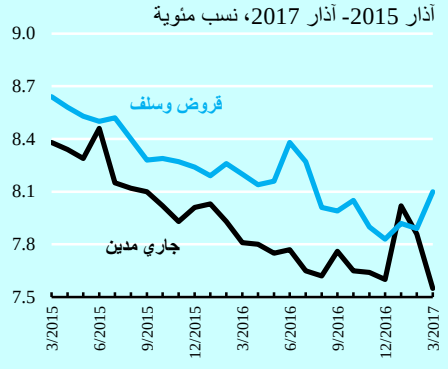

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر آذار 2017 بمقدار 150 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.42٪، لينخفض بذلك بمقدار 300 نقطة أساس عن نهاية عام 2016.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

التغير/ نقطة أساس	آذار			
	2017	2016		2016
			الـودائـع	
-4	0.22	0.31	تحت الطلب	0.26
1	0.57	0.64	توفير	0.56
9	3.13	3.09	لأجل	3.04
			التسهيلات الائتمانية	
300	7.42	8.55	كمبيالات واسناد مخصومة	10.42
27	8.10	8.20	قروض وسلف	7.83
5	7.55	7.81	جاري مدين	7.60
21	8.58	8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.37

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار 2017 بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.10٪، ليرتفع بذلك بمقدار 27 نقطة أساس عن نهاية عام 2016.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آذار 2017 ما نسبته 8.58٪ ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 بمقدار 21 نقطة أساس.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر آذار 2017 ما مقداره 497 نقطة أساس وبذلك ارتفع هامش سعر الفائدة ما مقداره 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2017 بما مقداره 507.7 مليون دينار، أو ما نسبته (2.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 381.3 مليون دينار (1.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الربع الأول من عام 2017، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 526.2 مليون دينار (2.6٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 19.5 مليون دينار (4.1٪)، وكذلك ارتفعت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 6.3 مليون دينار (1.8٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 44.7 مليون دينار (2.1٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2017 ما مقداره 32,307.4 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 592.6 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 408.5 مليون دينار (1.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2016. ويعزى جُل هذا الانخفاض إلى عمليات إعادة تصنيف بيانات الودائع للشركات الحليفة والتابعة للبنوك ضمن ودائع البنوك بعد أن كانت تصنف ضمن ودائع العملاء.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2017 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.1 مليار دينار و 7.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية بالمقارنة مع 26.3 مليار دينار للودائع بالدينار و 6.7 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية الربع الأول من عام 2016. أما في نهاية عام 2016، فقد بلغ حجم هذه الودائع 26.0 مليار دينار للودائع بالدينار و6.9 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً بأدائها خلال الربع الأول من عام 2017 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2016. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجـم التـداول:

انخفض حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2017 بمقدار 846.0 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 189.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 72.0 مليون دينار (32.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2017، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,668.4 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 972.2 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2016.

عـــدد الأسهـــم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2017 بواقع 126.5 مليون سهم (44.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 158.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 19.5 مليون سهم (9.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2017، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 663.0 مليون سهم، بالمقارنة مع 644.9 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسـي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2017 ارتفاعاً قدره 37.4 نقطة (1.7٪) عن مستواه المسجل

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة

آذار			
2017	2016		2016
2,250.2	**2,151.9**	الرقم القياسي العام	**2,170.3**
3,091.8	2,890.7	القطاع المالي	2,933.2
2,086.7	1,996.7	قطاع الصناعة	2,093.0
1,623.2	1,669.3	قطاع الخدمات	1,604.7

المصدر: بورصة عمان.

في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,250.2 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 35.6 نقطة (1.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2016، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 79.9 نقطة (3.7٪)، مقابل ارتفاع قدره 15.6 نقطة (0.7٪) خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع حصيلة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم لكل من القطاع المالي بمقدار 158.6 نقطة (5.4٪)، وارتفاع قطاع الخدمات بمقدار 18.5 نقطة (1.2٪)، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 6.3 نقطة (0.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016.

القيمة السوقية للأسهم:

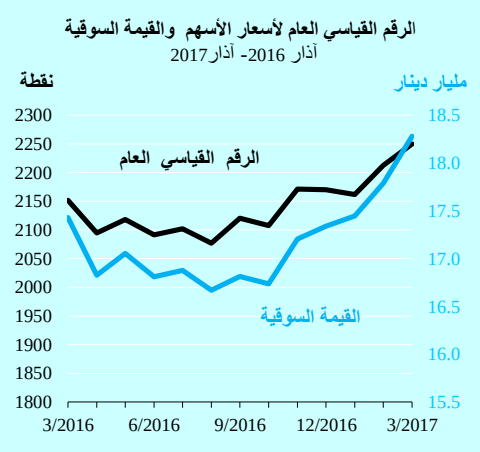

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2017 ما مقداره 18.3 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 493.3 مليون دينار (2.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 20.0 مليون دينار (0.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2016. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2016، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 940.1 مليون دينار (5.4٪) مقارنة مع انخفاض بلغ 556.8 مليون دينار (3.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر آذار من عام 2017 تدفقاً سالباً بلغ 7.7 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 82.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2016. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2017 ما قيمته 24.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 31.9 مليون دينار. أما خلال الربع الاول من عام 2017، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً بلغ 403.7 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب بلغ 122.5 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2016		آذار 2016	آذار 2017
2,329.5	حجم التداول	291.5	189.5
9.5	معدل التداول اليومي	12.7	8.6
17,339.4	القيمة السوقية	17,427.9	18,279.5
1,836.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	225.8	158.3
237.1	صافي استثمار غير الأردنيين	82.3	-7.7
666.5	شراء	115.5	24.2
429.4	بيع	33.2	31.9

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2016 بنسبة 2.0٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال ذات الربع من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 2.7٪ خلال الربع الرابع من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.6٪ خلال ذات الربع من عام 2015.
- وعليه، نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2016 بنسبة 2.0٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4٪ خلال عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.0٪ خلال عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.7٪ خلال عام 2015.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الربع الأول من عام 2017 بنسبة 3.8٪ مقابل تراجع نسبته 1.2٪ خلال ذات الربع من عام 2016.
- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2016 ليصل إلى 15.3٪ (13.3٪ للذكور و24.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.5٪ للإناث) خلال 2015. وقد سجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 40.0٪) و 20-24 سنة (بواقع 34.5٪).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من تعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2016 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0٪ مقابل 2.4٪ خلال عام 2015. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.1٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.2٪ خلال عام 2016، بالمقارنة مع 2.6٪ خلال عام 2015. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.7٪ خلال عام 2015. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 1.0٪ مقابل 2.3٪ خلال عام 2015. ويعزى ذلك، في جانب منه، الى استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي ساهمت بدورها في تقليل الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2016
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	1.8	2.0	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	2.6	2.7	**3.0**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2016-2014

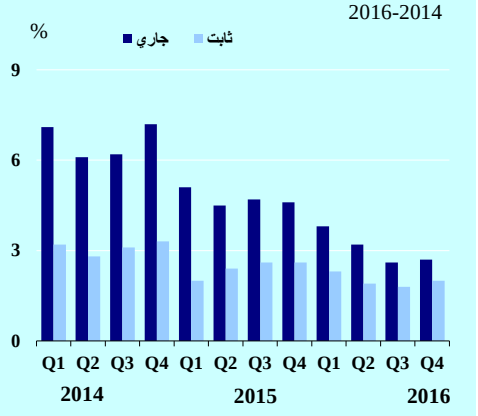

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2016 "خدمات المال والتأمين" (0.5 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، و"الصناعة والتحويلية" (0.2 نقطة مئوية) و"الكهرباء والمياه" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 70٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2016.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2016 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "خدمات المال والتأمين"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، والانشاءات بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات الصناعة التحويلية، و"الكهرباء والمياه" تباطؤاً في ادائها، فيما شهد قطاعا الصناعة الاستخراجية و"المطاعم والفنادق" تراجعاً في أدائهما.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نقطة مئوية.

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	2015	2016	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.4	2.0	2.4	2.0
الزراعة	5.0	3.8	0.2	0.1
الصناعات الاستخراجية	11.0	-12.1	0.2	-0.2
الصناعات التحويلية	1.3	1.1	0.2	0.2
الكهرباء والمياه	10.9	8.9	0.2	0.2
الإنشاءات	-1.3	1.1	-0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.2	1.5	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	-3.3	-1.0	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.1	3.1	0.5	0.5
الخدمات المالية	4.8	5.2	0.5	0.5
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	4.0	3.8	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	2.3	1.2	0.3	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	5.7	4.1	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن العام الحالي تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل المساحات المرخصة للبناء (20.7٪)، وعدد المغادرين (4.7٪)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعة الاستخراجية (0.1٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (11.4٪)، وحجم التداول في سوق العقار (6.2٪). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2015	2016	المؤشـــر	2016	الفترة المتاحة	2017
-12.5	1.4	المساحات المرخصة للبناء	18.5	كانون ثاني – شباط	20.7
-8.8	-1.5	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعة التحويلية	-5.5		-0.3
-0.5	-16.2	المنتجات الغذائية	-3.0		-17.5
45.9	-7.3	منتجات التبغ	16.0		-28.9
-1.7	-13.3	منتجات نفطية مكررة	-12.7		-7.3
63.8	95.0	صنع الملابس	-10.1		88.8
3.4	-11.6	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-11.6		4.2
-10.8	-2.9	المنتجات الكيميائية	-36.2		8.7
16.9	-9.1	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعة الاستخراجية	8.0		0.1
-38.3	-5.3	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	0.7		-26.0
17.6	-9.1	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	8.0		0.3
-7.9	2.1	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	4.6	كانون ثاني – آذار	0.5
-0.7	-21.2	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-5.9		-11.4
-2.0	-7.2	حجم التداول في سوق العقار	0.3		-6.2
-7.4	0.5	عدد المغادرين	-3.4		4.7

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 3.8٪ خلال الربع الأول من عام 2017، بالمقارنة مع انكماش نسبته 1.2٪ خلال ذات الربع من عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع، بشكل أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات الحكومية التي تضمنت إلغاء الاعفاءات الضريبية على العديد من السلع والخدمات، ورفع الضرائب والرسوم على عدد من السلع والخدمات الأخرى. ومن أبرز المجموعات التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال الربع الأول من عام 2017:

- مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 15.6٪، بالمقارنة مع تراجع نسبته 6.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2016، متأثرة بقرار الحكومة القاضي برفع أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من بداية كانون ثاني 2017، إضافةً إلى فرض ضريبة مقطوعة مقدارها 3 قروش لكل لتر بنزين أوكتان 90، و7 قروش لكل لتر بنزين أوكتان 95، وذلك اعتباراً من بداية شهر شباط 2017.

معدل التضخم خلال الربع الأول للأعوام (2009-2017)

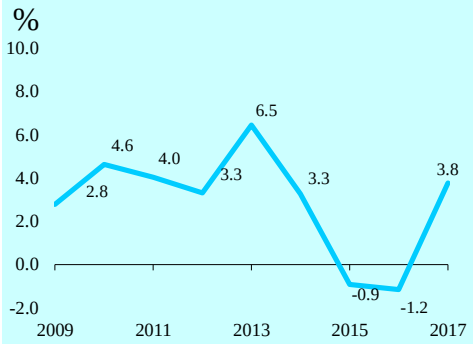

معدل التضخم خلال الربع الأول للأعوام 2016 - 2017

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي		المساهمة في التضخم	
		الربع الأول		الربع الأول	
		2016	2017	2016	2017
جميع المواد	100.0	-1.2	3.8	-1.2	3.8
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.4	-3.0	-0.3	-1.0	-0.1
الغذاء	30.5	-3.3	-0.4	-1.0	-0.1
اللحوم والدواجن	8.2	-7.9	-7.0	-0.7	-0.6
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	-1.7	-0.7	-0.1	0.0
الخضروات والبقول الجافة والعلبة	3.9	-5.5	16.4	-0.2	0.6
الفواكه والمكسرات	2.7	-3.5	-7.8	-0.1	-0.2
الزيوت والدهون	1.9	3.1	2.5	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	1.3	8.9	0.1	0.4
3) الملابس والأحذية	3.5	3.9	-2.9	0.2	-0.1
4) المساكن، منها:	21.9	0.7	2.8	0.2	0.6
الإيجارات	15.6	3.2	2.1	0.5	0.3
الوقود والإنارة	4.8	-8.5	4.1	-0.4	0.2
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	1.1	1.3	0.0	0.1
6) الصحة	2.2	0.0	10.8	0.0	0.2
7) النقل	13.6	-6.0	15.6	-0.8	1.9
8) الاتصالات	3.5	-0.3	1.3	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.3	5.8	10.4	0.1	0.2
10) التعليم	5.4	1.1	3.6	0.1	0.2
11) المطاعم والفنادق	1.8	1.2	0.0	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	0.4	6.8	0.0	0.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.8٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.7٪ خلال ذات الفترة من عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى ارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 4.1٪ مقابل تراجع نسبته 8.5٪ خلال ذات الفترة من عام 2016.
- مجموعة "المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 8.9٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2016، وذلك نتيجةً لقرار الحكومة القاضي برفع الضريبة الخاصة على السجائر المطروحة للاستهلاك المحلي بمبالغ متفاوتة.
- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 6.8٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.4٪ خلال ذات الفترة من عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى رفع رسوم إصدار جواز السفر أو تجديده.

وقد ساهمت هذه المجموعات مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الربع الأول من العام الحالي بمقدار 3.2 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.6 نقطة مئوية خلال ذات الربع من عام 2016.

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها مجموعة "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" (0.3٪)، و"الملابس والأحذية" (2.9٪).

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آذار 2017، فقد شهد انكماشاً بنسبة 0.3٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2017)، ويأتي ذلك محصلة لانخفاض أسعار عدد من المجموعات والبنود، من أبرزها "الغذاء" (0.9٪)، "الملابس والأحذية" (0.5٪)، وارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها "التبغ والسجائر" (0.2٪)، و"المشروبات الكحولية" (0.1٪).

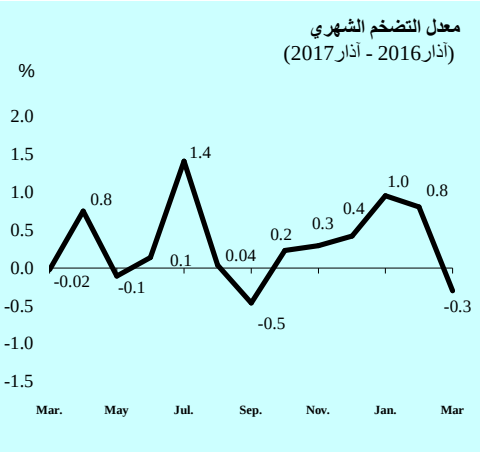

سوق العمل

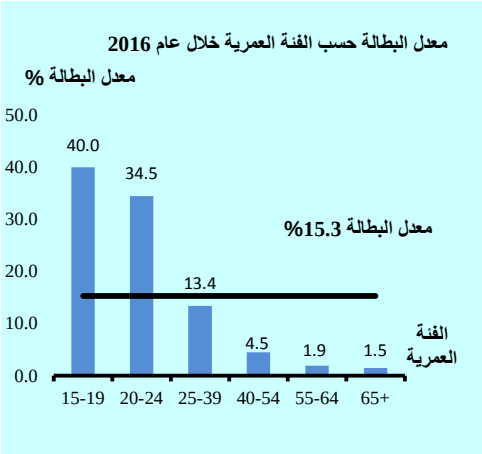

- ارتفع معدل البطالة خلال 2016 ليصل إلى 15.3٪ (13.3٪ للذكور و24.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.5٪ للإناث) خلال عام 2015.

- سُجل أعلى معدل بطالة خلال عام 2016 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 40.0٪) و 20-24 سنة (بواقع 34.5٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.0٪ (58.7٪ للذكور و13.2٪ للإناث) خلال عام 2016، بالمقارنة مع 36.7٪ (60.0٪ للذكور و13.3٪ للإناث) خلال عام 2015.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 30.5٪ خلال عام 2016، وذلك مقابل 31.9٪ خلال عام 2015. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.1٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.4٪)، والتعليم (11.5٪)، و"الصناعات التحويلية" (9.7٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 113.9 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2017 (0.4٪ من GDP) مقارنة بعجز مالي كلي بلغ 80.7 مليون دينار (0.3٪ من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2016. وفي حال استثناء المنح الخارجية (23.2 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 137.1 مليون دينار مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 180.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر شباط من عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 85.2 مليون دينار ليصل إلى 15,878.9 مليون دينار (57.3٪ من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر شباط من عام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 57.6 مليون دينار ليصل إلى 10,241.0 مليون دينار (37.0٪ من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام، بشقيه الداخلي والخارجي، ليصل إلى ما مقداره 26,120.3 مليون دينار (94.3٪ من GDP) في نهاية شهر شباط من عام 2017 مقابل 26,092.7 مليون دينار (95.1٪ من GDP) في نهاية عام 2016.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من هذا العام بمقدار 224.4 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2016 لتصل إلى 1,788.9 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام في نهاية شهر شباط من هذا العام بمقدار 252.0 مليون دينار ليصل إلى 24,331.4 مليون دينار (87.8٪ من GDP).

❐ أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2017 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2016:

■ الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر شباط من عام 2017 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016 بمقدار 29.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.5٪، لتصل إلى 430.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2017، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 28.3 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8٪، عن مستواها خلال نفس الفترة من العام الفائت لتصل إلى 1,034.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 104.5 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 76.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2017

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	شباط		معدل النمو	كانون ثاني – شباط		معدل النمو
	2016	2017		2016	2017	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**460.2**	**430.4**	**-6.5**	**1,006.5**	**1,034.8**	**2.8**
الإيرادات المحلية، منها:	396.3	421.5	6.4	907.1	1,011.6	11.5
الإيرادات الضريبية، منها:	284.0	287.4	1.2	682.2	719.5	5.5
ضريبة المبيعات	218.6	223.1	2.1	453.0	478.0	5.5
الإيرادات الأخرى	110.4	133.1	20.6	222.0	290.4	30.8
المنح الخارجية	63.9	8.9	-86.1	99.4	23.2	-76.7
إجمالي الإنفاق، منها:	**599.1**	**658.6**	**9.9**	**1,087.2**	**1,148.7**	**5.7**
النفقات الرأسمالية	42.5	63.4	49.2	47.8	67.4	41.0
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-138.9**	**-228.2**	**-**	**-80.7**	**-113.9**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 104.5 مليون دينار، أو ما نسبته 11.5٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 لتصل إلى 1,011.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 37.3 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 68.4 مليون دينار، في حين انخفضت الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.2 مليون دينار.

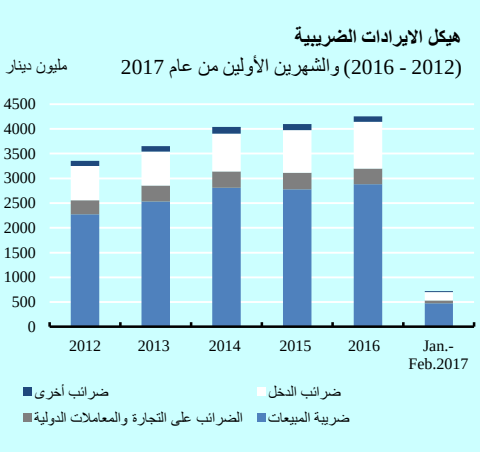

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من هذا العام بمقدار 37.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 لتصل إلى 719.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 71.1٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على السلع والخدمات** بمقدار 25.0 مليون دينار أو ما نسبته 5.5٪ لتبلغ 478.0 مليون دينار، مشكّلةً ما نسبته 66.4٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 12.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 25.6 مليون دينار، وانخفاض كل من ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 6.8 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 6.2 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 10.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.3٪ لتصل إلى 170.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 23.7٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 10.2 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 0.1 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 81.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 139.5 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية**، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 1.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.9٪ لتصل إلى 52.8 مليون دينار، مشكلةً ما نسبته 7.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت **الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)** بمقدار 1.2 مليون دينار أو ما نسبته 7.0٪ لتصل إلى ما مقداره 18.3 مليون دينار، مشكلةً ما نسبته 2.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الأولين من هذا العام بمقدار 68.4 مليون دينار، أو ما نسبته 30.8٪، لتصل إلى ما مقداره 290.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة حصيلة كل من الايرادات المختلفة بمقدار 35.8 مليون دينار لتبلغ 120.6 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 8.4 مليون دينار لتبلغ 137.2 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 24.2 مليون دينار لتبلغ 32.6 مليون دينار (منها 22.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 5.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016).
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من هذا العام بمقدار 1.2 مليون دينار، أو ما نسبته 41.4٪، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 1.7 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2017 بمقدار 76.2 مليون دينار، أو ما نسبته 76.7٪، لتصل إلى 23.2 مليون دينار مقابل 99.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.

■ إجمالي الإنفاق

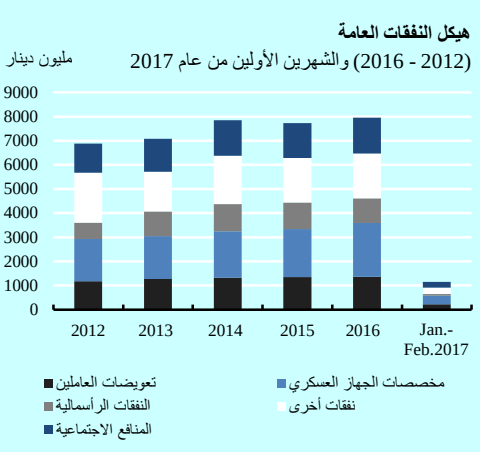

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2017 بمقدار 59.5 مليون دينار، أو ما نسبته 9.9٪، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 658.6 مليون دينار. كما ارتفعت النفقات العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2017 بمقدار 61.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.7٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 1,148.7 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلةً لارتفاع كل من النفقات الجارية بمقدار 41.9 مليون دينار، وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 19.6 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من هذا العام بمقدار 41.9 مليون دينار، أو ما نسبته 4.0٪، لتصل إلى ما مقداره 1,081.3 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 28.2 مليون دينار ليصل إلى 361.6 مليون دينار، وتعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 2.0 مليون دينار لتصل إلى 221.0 مليون دينار. وقد شكلت مخصصات الجهاز العسكري ما نسبته 33.4٪ من إجمالي النفقات الجارية (31.5٪ من إجمالي الإنفاق)، فيما شكلت تعويضات العاملين في الجهاز المدني ما نسبته 20.4٪ من إجمالي النفقات الجارية (19.2٪ من إجمالي الإنفاق). كما ارتفع

بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 7.6 مليون دينار ليبلغ 133.4 مليون دينار، وقد شكل هذا البند ما نسبته 12.3٪ من إجمالي النفقات الجارية. كما ارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 9.1 مليون دينار ليبلغ 54.6 مليون دينار، ومشكلاً ما نسبته 5.0٪ من إجمالي النفقات الجارية. وبالمقابل، انخفض بند المنافع الاجتماعية بمقدار 5.9 مليون دينار ليصل إلى 236.6 مليون دينار، مشكلاً بذلك ما نسبته 21.9٪ من إجمالي النفقات الجارية. كما انخفض بند الإعانات بمقدار 15.1 مليون دينار ليبلغ 24.4 مليون دينار (2.3٪ من إجمالي النفقات الجارية).

- **النفقات الرأسمالية**

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2017 بمقدار 19.6 مليون دينار، أو ما نسبته 41.0٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 لتصل إلى 67.4 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

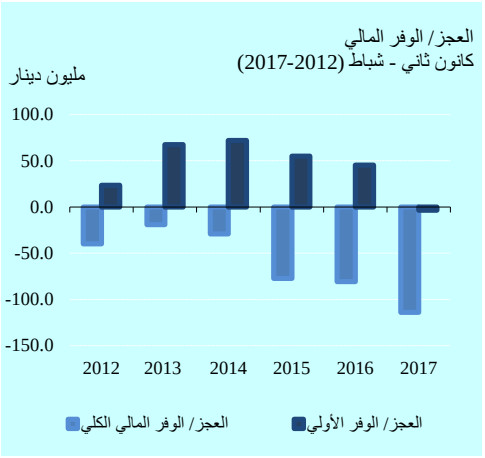

- حققت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الشهرين الأولين من هذا العام عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 113.9 مليون دينار، بارتفاع مقداره 33.2 مليون دينار عن مستواه المتحقق خلال نفس الفترة من العام الماضي. ولدى استبعاد المنح الخارجية، فإن العجز المالي الكلي للموازنة العامة يرتفع إلى 137.1 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 180.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.
- وبالمقابل، انخفض العجز الأولي للموازنة العامة، (إجمالي الإيرادات المحلية مطروحاً منه إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) خلال الشهرين الأولين من هذا العام ليصل إلى 3.7 مليون دينار بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 54.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.

الدين العام

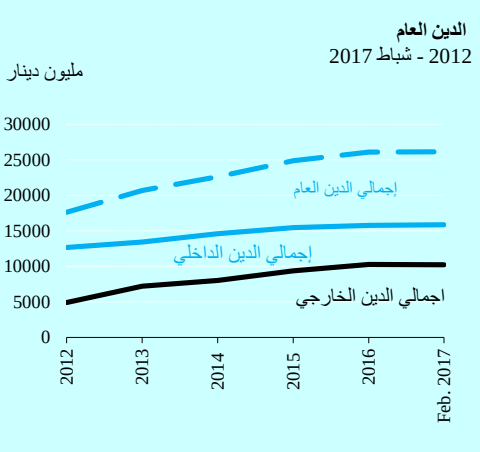

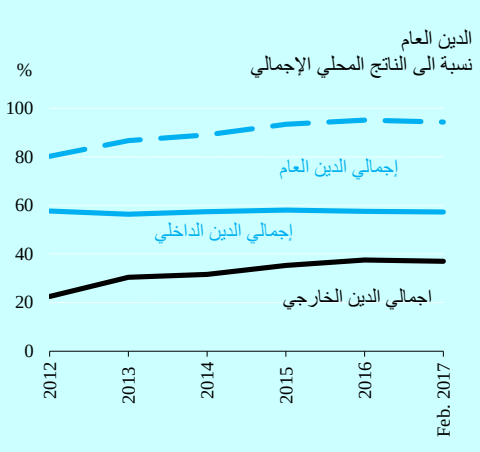

ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر شباط من عام 2017 بمقدار 85.2 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليصل إلى 15,878.9 مليون دينار (57.3٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للموازنة العامة بمقدار 114.0 مليون دينار، وانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 28.8 مليون دينار بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2016 ليبلغا 13,288.8 مليون دينار، و2,590.1 مليون دينار في نهاية شهر شباط من عام 2017 على الترتيب. ويعزى ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للموازنة العامة، بشكل رئيس، إلى ارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية شهر شباط من هذا العام بمقدار 160.9 مليون دينار مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2016 ليبلغ 12,883.9 مليون دينار. وبالمقابل، انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2016 ليبلغ 391.7 مليون

دينار. كما جاء انخفاض قيمة الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2016 بسبب انخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 28.4 مليون دينار عن مستواه المتحقق نهاية عام 2016 ليبلغ 2,058.0 مليون دينار، وثبات رصيد سندات المؤسسات المستقلة والبالغ 533.0 مليون دينار عند نفس مستواه في نهاية العام الماضي.

- وعلى صعيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر شباط من عام 2017، فقد انخفض عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 57.6 مليون دينار ليصل إلى 10,241.4 مليون دينار (37.0٪ من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على الجزء الأعظم من إجمالي الدين الخارجي وبنسبة بلغت 65.1٪، في حين شكلت نسبة الدين المقيمة بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 12.1٪، وبالدينار الكويتي والين الياباني ما نسبته 6.9٪ لكل منهما. أما الدين المقيم باليورو فقد شكل فقط ما نسبته 6.4٪ من إجمالي الدين العام الخارجي.
- في ضوء التطورات السابقة، ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر شباط من عام 2017 بمقدار 27.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليصل إلى 26,120.3 مليون دينار (94.3٪ من GDP) مقابل 26,092.7 مليون دينار (95.1٪ من GDP) في نهاية عام 2016.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من هذا العام بمقدار 224.4 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2016 لتصل إلى 1,788.9 مليون دينار. وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر شباط من عام 2017 بمقدار 309.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 14,090.0 مليون دينار (50.8٪ من GDP مقابل 50.2٪ من GDP في نهاية عام 2016). كما ارتفع صافي الدين العام في نهاية شهر شباط من هذا

العام بمقدار 252.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 24,331.4 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 87.8٪ من GDP، بالمقارنة مع ما نسبته 87.7٪ من GDP في نهاية عام 2016.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهرين الأولين من عام 2017 بمقدار 270.9 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2016 لتبلغ 180.8 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 127.4 مليون دينار وفوائد بقيمة 53.4 مليون دينار).

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يتضمن تعديل أسعار بعض المشتقات النفطية على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2017		معدل النمو ٪
		نيسان	أيار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	665	675	1.5
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	880	890	1.1
السولار	فلس/لتر	480	490	2.1
الكاز	فلس/لتر	480	490	2.1
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	332.3	340.9	2.6
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	363	367	1.1
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	368	372	1.1
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	383	387	1.0
الإسفلت	دينار/طن	322.1	330.8	2.7

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2017/5/1

- صُدور نظام معدل لنظام رسوم رخص القيادة وتسجيل وترخيص المركبات لسنة 2017 يتضمن استيفاء رسم إضافي عن نقل ملكية أي مركبة من شخص إلى شخص آخر سواء كان طبيعياً أم معنوياً (بإستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، على النحو التالي

فئة المحرك CC	المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات	المركبات التي يزيد عمرها على 10 سنوات
حتى 1500	50	40
أكبر من 1500 حتى 2000	100	80
أكبر من 2000 حتى 3000	400	120
أكبر من 3000 حتى 4000	550	150
أكبر من 4000	700	200

(كانون الثاني 2017):

- قرر مجلس الوزراء فرض ضريبة مقطوعة على كل لتر بنزين 90 مقدارها 5 قروش (كانون الثاني 2017).

- صدور نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (80) لسنة 2000 وذلك على النحو التالي (شباط 2017):
  - رفع الضريبة الخاصة على علبة السجائر المطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك.
  - رفع الضريبة الخاصة على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل والراديو المتنقل المؤجلة الدفع أو المدفوعة مسبقاً لتصبح 26٪.
  - فرض ضريبة خاصة بمقدار 2.6 دينار على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل عن كل خط يباع اعتباراً من تاريخ 2017/2/15.
  - فرض ضريبة خاصة بنسبة 10٪ على المشروبات الغازية.

- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (67) لسنة 2014، يتضمن ما يلي (شباط 2017):
  - استيفاء مبلغ (400) دينار من صاحب العمل رسماً عن تصريح العمل أو عن تجديده لسنة كاملة أو أي جزء من السنة.
  - استيفاء مبلغ (175) دينار من المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات والمسجلة لدى هيئة الاستثمار.

- استيفاء مبلغ (500) دينار عن عامل المنزل أو البستنجي أو الطاهي أو من في حكمهم وعن العامل في المزرعة الخاصة.
- استيفاء مبلغ (300) دينار من صاحب العمل في القطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها رسماً عن تصريح العمل المؤقت الذي لا تزيد مدته على ستة أشهر.
- استيفاء مبلغ (100) دينار إضافي من صاحب العمل عن كل تصريح عمل أو تجديده للقطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها، يخصص لصندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.

■ صدور نظام معدل لنظام بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (47) لسنة 2014 يتضمن استيفاء بدل عن أي بضائع مستوردة خاضعة لرسوم التعريفة الجمركية بنسبة (5٪) من قيمة تلك البضائع على أن لا يقل مقدار هذا البدل عن (100) دينار ولا يزيد على (10) آلاف دينار (شباط 2017).

■ قرر مجلس الوزراء إلغاء قرارات سابقة متعلقة بالضريبة العامة على المبيعات، من أبرزها ما يلي (شباط 2017):

- القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لمادة حديد التسليح من (16٪) إلى (8٪).
- القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات على جميع خدمات اشتراكات الانترنت الخاصة بالمنازل سواء كانت ثابتة أو غيرها من (16٪) إلى (8٪).
- القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات على خدمات اشتراكات الانترنت الخاصة بالهواتف الثابتة المنزلية من (16٪) إلى (8٪).
- القرار المتضمن تخفيض وتوحيد الضريبة العامة على المبيعات على خدمات الانترنت إلى نسبة (8٪) بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة أو الجهة المستفيدة.

■ كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من الاجراءات، من أبرزها ما يلي (شباط 2017):

- اقتطاع (10٪) من المبلغ الزائد عن الفي دينار من الراتب الشهري لكل العاملين في القطاع العام، بما فيهم رئيس الوزراء والوزراء، اعتباراً من 2017/2/1.
- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية بنسبة (10٪) وبقيمة تصل الى 10 ملايين دينار.

- تعديل رسوم اصدار جواز سفر عادي او تجديده عند انتهاء المدة او كانت المدة المتبقية من صلاحيته اقل من 180 يوماً من 20 ديناراً الى 50 ديناراً.
- رفع الحد الأدنى للأجور ليصبح 220 دينار، اعتباراً من 2017/3/1.

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل تعليمات الضريبة الخاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجعة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على النحو المبين في قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (شباط 2017).
- قرر مجلس الوزراء فرض ضريبة خاصة على السجائر المستوردة، التي لها بدائل مصنعة محلياً، في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بنسبة تزيد في حدها الأدنى على 15٪ من الضريبة الخاصة المفروضة على مثيلاتها المصنعة المحلية، وعلى أن يكون سعر بيع السجائر المستوردة بنسبة تزيد في حدها الأدنى على 15٪ من سعر بيع مثيلاتها المصنعة المحلية (نيسان 2017).

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقية منحة التمويل الإضافي المقدمة من البنك الدولي بقيمة 10.8 مليون دولار لمشروع "المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 55 مليون يورو كدعم قطاعي من خلال الموازنة العامة لدعم تطوير القطاع الخاص وتبني إصلاحات في مجال بيئة الأعمال والاستثمار، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ إضافي بقيمة 10 مليون يورو تمت زيادته على المبلغ الأصلي (45 مليون يورو) للمساهمة في التخفيف من تبعات الأزمة السورية، وإيفاءً بالتزاماته بموجب برنامج التعاون الثنائي ومؤتمر لندن (كانون الثاني 2017).

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 14.1 مليون دولار وذلك لتمويل مشروع تدعيم عمليات بنك تنمية المدن والقرى (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة القمح الأمريكية للأردن لعام 2017 بقيمة 100 ألف طن، وذلك ضمن برامج المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (شباط 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الكندية، بقيمة 7.6 مليون دولار لدعم خطة وزارة التربية والتعليم "لتسريع الوصول للتعليم النظامي للطلبة السوريين" والتي تم تبنيها في مؤتمر لندن (شباط 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 4.5 مليون دولار وذلك لتوفير أجهزة ومعدات أمنية حديثة ومتطورة في خمسة مراكز حدودية لتعزيز الحماية الأمنية في الأردن (آذار 2017).
- التوقيع على مذكرة تفاهم تتضمن برنامج المساعدات الإيطالية خلال الفترة (2017-2019) بقيمة 168.8 مليون يورو، وذلك لدعم الموازنة العامة وتمويل مشاريع تنموية في عدد من القطاعات ذات الأولوية، وذلك ضمن إطار التعهدات والالتزامات التي تعهدت بها إيطاليا لدعم الأردن خلال مؤتمر لندن (آذار 2017).
- التوقيع على اتفاقية بروتوكول منحة مقدمة من وكالة اليونيسف بقيمة 1,174.0 مليون دينار أردني لدعم صندوق المعونة الوطنية في تمويل دراسات وبناء قدرات الصندوق للإسهام في التعزيز المؤسسي للصندوق (آذار 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من بنك الإعمار الألماني بقيمة 44.0 مليون يورو لتمويل المرحلة الثانية من مشروع إمداد الطاقة للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين (آذار 2017).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بنسبة 28.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 لتبلغ 465.5 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بنسبة 3.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 لتبلغ 1,175.2 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 انخفاضاً نسبته 8.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 ليبلغ 709.7 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر آذار من عام 2017 بنسبة 10.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 لتصل إلى 238.2 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2017 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 14.1٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 لتبلغ 700.5 مليون دينار. كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 9.4٪ خلال شهر آذار من عام 2017 مقارنة بذات الشهر من عام 2016، لتصل إلى 83.4 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2017 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 8.6٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016 لتبلغ 238.5 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2017 بنسبة 2.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 ليصل إلى 209.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2017 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.3٪ مقارنة مع الربع الأول من عام 2016 ليبلغ 606.8 مليون دينار.
- ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات بشكل طفيف ليبلغ 2,560.2 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال عام 2016 مقارنة مع عجز مقداره 2,418.2 مليون دينار (9.1٪ من GDP) خلال عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 12.6٪ من GDP خلال عام 2016 مقارنة مع 12.3٪ من GDP خلال عام 2015.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,090.3 مليون دينار خلال عام 2016 مقارنة بحوالي 1,135.5 مليون دينار خلال عام 2015.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر كانون الأول من عام 2016 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 26,635.1 مليون دينار مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 45.1 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 39.4 مليون دينار خلال شهر كانون الثاني من عام 2017، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 84.5 مليون دينار مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2016 لتبلغ 1,517.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني			
	2016	معدل النمو (٪) 2016/2015	2017	معدل النمو (٪) 2017/2016
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	1,433.4	5.3	1,517.9	5.9
الصادرات الكلية	362.4	-16.6	465.5	28.4
الصادرات الوطنية	297.6	-15.0	342.7	15.2
المعاد تصديره	64.8	-23.0	122.8	89.5
المستوردات	1,135.8	12.4	1,175.2	3.5
الميزان التجاري	-773.4	34.2	709.7	-8.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني		
	2016	2017	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	71.6	83.3	16.3
العراق	35.4	34.7	-2.0
السعودية	49.1	33.4	-32.0
الهند	17.5	30.1	72.0
الإمارات	11.7	15.3	30.9
تركيا	0.5	13.4	-
الصين	0.3	10.5	-
المستوردات			
الصين	152.8	161.5	5.7
السعودية	145.4	115.8	-20.3
الإمارات	32.9	95.9	191.6
الولايات المتحدة الامريكية	67.6	88.2	30.6
فرنسا	24.4	57.4	134.9
الهند	30.8	48.9	58.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال كانون الثاني من 2017 ارتفاعاً نسبته 28.4٪ لتصل إلى 465.5 مليون دينار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 45.1 مليون دينار أو ما نسبته 15.2٪ لتصل إلى 342.7 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 58.0 مليون دينار أو ما نسبته 89.5٪ لتصل إلى 122.8 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال كانون الثاني من عام 2016 و2017، مليون دينار

	2016	2017	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**297.6**	**342.7**	**15.2**
الملابس	**71.6**	**80.9**	**12.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	63.3	72.9	15.1
البوتاس	**19.1**	**31.6**	**65.3**
الهند	4.5	12.8	187.5
الصين	0.0	10.2	-
مصر	2.2	3.8	71.7
اليابان	0.0	1.9	-
الأسمدة	**12.8**	**26.3**	**105.3**
تركيا	1.0	12.2	-
العراق	11.8	11.4	-3.4
منتجات دوائية وصيدلية	**28.1**	**23.2**	**-17.3**
الولايات المتحدة الأميركية	2.1	3.7	75.8
السعودية	5.4	3.6	-32.9
السودان	2.6	2.8	4.5
الفوسفات	**20.2**	**21.7**	**7.4**
الهند	12.6	11.8	-6.4
أندونيسيا	3.6	4.9	36.1
الخضروات	**16.4**	**10.7**	**-34.5**
الإمارات	3.0	2.1	-30.1
قطر	2.3	2.0	-13.0
الكويت	3.4	0.8	-76.5
الورق والكرتون	**9.3**	**8.8**	**-5.5**
السعودية	4.5	4.2	-6.7
العراق	2.8	2.0	-26.7
الإمارات	0.7	1.2	66.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الشهر الأول من عام 2017 بالمقارنة بالشهر المماثل من عام 2016، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 12.5 مليون دينار (65.3٪) لتصل إلى 31.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين ومصر واليابان على ما نسبته 90.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 1.5 مليون دينار (7.4٪) لتصل إلى 21.7 مليون دينار، ويعود هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 21.1٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 11.4٪. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته 76.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

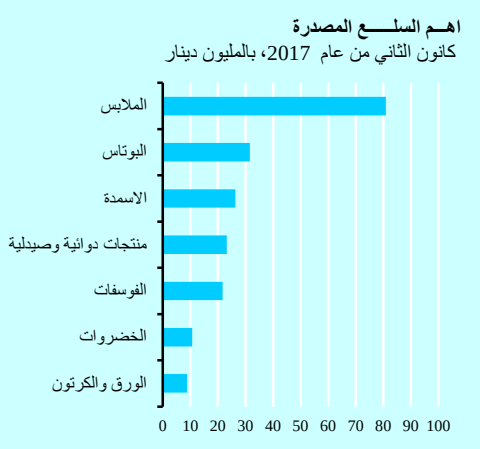

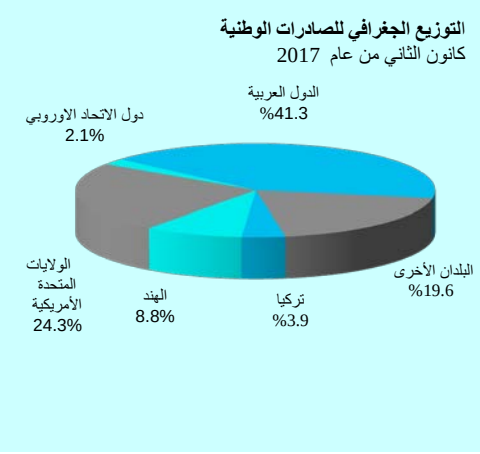

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 5.7 مليون دينار (34.5٪) لتصل إلى 10.7 مليون دينار، إذ استحوذت أسواق كل من الإمارات وقطر والكويت على ما نسبته 45.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- انخفاض الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 4.8 مليون دينار (17.3٪)، لتصل إلى 23.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والسودان على ما نسبته 43.6٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والأسمدة و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والخضروات و"الورق والكرتون" خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 على ما نسبته 59.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 59.6٪ خلال الشهر المماثل من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند والإمارات وتركيا والصين على ما نسبته 64.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال كانون الثاني من عام 2016 مقابل 62.5٪ خلال ذات الشهر من عام 2016.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بنسبة 3.5٪ لتصل إلى 1,175.2 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 12.4٪ خلال الشهر المماثل من عام 2016.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون الثاني عام 2017 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2016، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 19.6 مليون دينار، أو ما نسبته 16.8٪، لتصل إلى 136.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية ما نسبته 60.7٪ من إجمالي مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها.

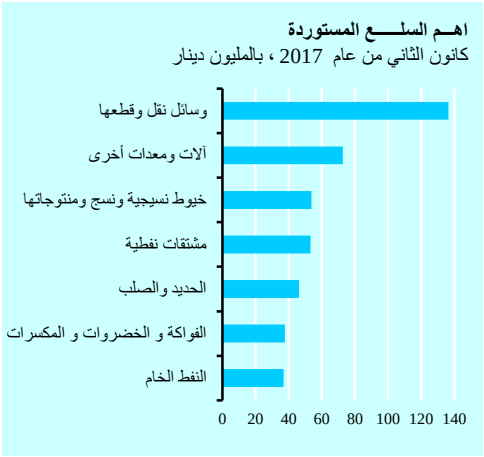

- ارتفاع مستوردات المملكة من الحديد والصلب بمقدار 18.6 مليون دينار (67.1٪) لتصل إلى 46.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من إيران والصين وأوكرانيا ما نسبته 76.6٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 0.4 مليون دينار، أو ما نسبته 1.1٪، لتصل إلى 37.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الأسعار بنسبة 105.9٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 50.9٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون الثاني من عامي 2016 و2017، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**1135.8**	**1175.2**	**3.5**
وسائل النقل وقطعها	**116.9**	**136.5**	**16.8**
الولايات المتحدة الامريكية	18.9	31.4	66.1
اليابان	24.5	27.0	10.2
كوريا الجنوبية	24.3	24.5	0.8
آلات ومعدات أخرى	**31.4**	**72.6**	**131.1**
فرنسا	1.3	41.0	-
الصين	6.4	9.7	51.6
ألمانيا	4.8	4.9	2.1
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**44.3**	**53.7**	**21.3**
الصين	18.9	21.8	15.3
تايوان	13.6	15.0	10.3
تركيا	2.8	5.4	92.9
المشتقات النفطية	**67.9**	**53.1**	**-21.7**
الامارات	0.7	21.2	-
إسبانيا	2	15.6	-
الهند	0.1	15.4	-
الحديد والصلب	**27.6**	**46.2**	**67.1**
إيران	5.7	15.6	173.7
الصين	5.1	13.6	167.7
أوكرانيا	6.4	6.2	-3.1
الفواكة والخضروات والمكسرات	**34.0**	**37.8**	**11.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.9	4.7	62.1
سوريا	2.7	4.0	48.1
مصر	2.9	2.9	0.0
النفط الخام	**36.6**	**37.0**	**1.1**
السعودية	36.6	37.0	1.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

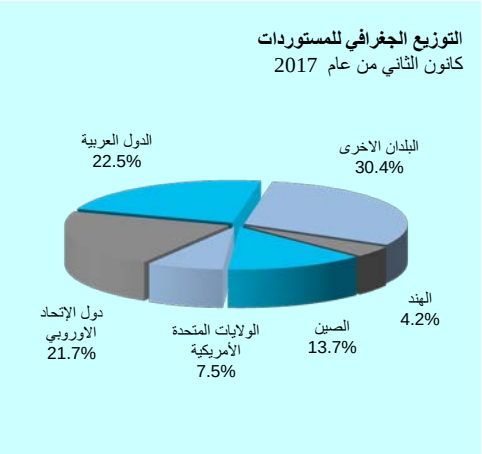

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 14.8 مليون دينار، أو ما نسبته 21.8٪، لتصل إلى 53.1 مليون دينار. وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة. ولقد شكلت أسواق كل من الإمارات وإسبانيا والهند ما نسبته 98.3٪ من إجمالي المستوردات من المشتقات النفطية.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"آلات ومعدات أخرى" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"المشتقات النفطية" و"الحديد والصلب" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"النفط الخام" على ما نسبته 37.2٪ من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 مقابل 31.6٪ خلال الشهر المماثل من عام 2016. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والهند خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 على ما نسبته 48.3٪ من إجمالي المستوردات مقابل 40.0٪ من نفس الشهر لعام 2016.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 58.0 مليون دينار، أو ما نسبته 89.5٪، مقارنة مع نفس الشهر لعام 2016 لتبلغ 122.8 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 انخفاضاً مقداره 63.7 مليون دينار، أي بنسبة 8.2٪ مقارنة بذات الشهر من عام 2016 ليصل إلى 709.7 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2017 بنسبة 2.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 ليبلغ 209.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2017، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 3.3٪ ليصل إلى 606.8 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر آذار من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 21.9 مليون دينار (10.1٪) لتصل إلى 238.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016. أما خلال الربع الأول من عام 2017 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بمقدار 86.4 مليون دينار (14.1٪) لتصل إلى 700.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر آذار من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 7.2 مليون دينار (9.4٪) لتصل إلى 83.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016. أما خلال الربع الأول من عام 2017 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بمقدار 18.9 مليون دينار (8.6٪) لتصل إلى 238.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2016.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015 إلى ما يلي:

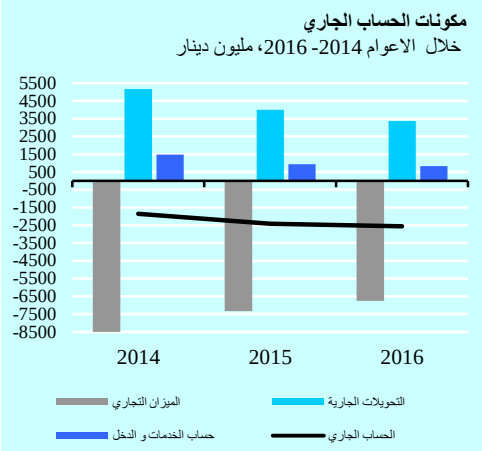

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,560.2 مليون دينار (9.3٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,418.2 مليون دينار (9.1٪ من GDP) خلال عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,451.7 مليون دينار (12.6٪ من GDP) خلال عام 2016 مقارنة مع 3,264.0 مليون دينار (12.3٪ من GDP) خلال عام 2015. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2016 بمقدار 574.7 مليون دينار (7.8٪) ليصل إلى 6,761.5 مليون دينار مقابل 7,366.2 مليون دينار خلال عام 2015.
- انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2015 بمقدار 188.1 مليون دينار ليبلغ 1,047.7 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 216.0 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 307.1 مليون دينار خلال عام 2015، وذلك نتيجة لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 97.4 مليون دينار ليبلغ 438.7 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر بند تعويضات العاملين بمقدار 6.3 مليون دينار ليصل إلى 222.7 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 619.7 مليون دينار ليصل 3,369.6 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال عام 2016 بمقدار 46.3 مليون دينار ليبلغ نحو 891.0 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 666.0 مليون دينار ليصل إلى 2,478.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2016، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 2,236.5 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,945.4 مليون دينار خلال عام 2015. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,090.3 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,135.5 مليون دينار خلال عام 2015.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 848.9 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 919.6 مليون دينار خلال عام 2015.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 545.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 357.9 مليون دينار خلال عام 2015.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 783.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 547.6 مليون دينار خلال عام 2015.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2016 التزاماً نحو الخارج بلغ 26,635.1 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 112.8 مليون دينار ليصل إلى 18,545.2 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلةً لانخفاض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 730.0 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع للجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 505.3 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 1,707.2 مليون دينار ليصل إلى 45,180.3 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار المباشر في المملكة بمقدار 1,079.1 مليون دينار ليبلغ 22,825.4 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 659.9 مليون دينار لتبلغ 7,429.1 مليون دينار، جراء قيام الحكومة بإصدار سندات اليوروبوندز بمقدار 710.0 مليون دينار (1,000 مليون دولار) في الأسواق العالمية.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل على الحكومة بمقدار 364.3 مليون دينار ليبلغ 3,813.1 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 162.0 مليون دينار ليبلغ 720.7 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 579.2 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 195.7 مليون دينار للبنك المركزي وانخفاضها بمقدار 383.5 مليون دينار للبنوك).
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 173.1 مليون دينار ليصل إلى 1,137.4 مليون دينار.